

فوق الطاولة

فراس القاضي

دعوة لمكاشفة حقيقية

نعم هناك حصار، حصار خانق ومتعدد، وقلة قليلة جداً من الدول في كل الكوكب تتجرأ على التعامل مع سورية في الشق الاقتصادي. نعم حقول النفط والغاز الكبرى محتلة، واحتلالها أضر بنا كثيراً وحرماننا خيراتنا التي ندفع ثمن حرماننا منها كل يوم في كل مجالات حياتنا بدءاً من اللقمة، مروراً بالكهرباء والدفء، وانتهاءً بالمواصلات. نعم هناك صعوبة شديدة في الاستيراد، ما دفع الدولة إلى الاعتماد على أشخاص ليقوموا بهذه المهمة وعليها وعلينا تحمل جشع بعضهم. نعم، هناك صعوبة شديدة في تأمين القطع الأجنبي لتمويل المستوردات عن طريق الأشخاص المذكورين آنفاً، وهناك مشكلات كبيرة في طريقة التمويل، واعتراضات وكثير من المصاعب.

نعم هناك هدر موارد وطاقت كبير، وفساد أكبر، ومحاولات عرقلية لكل ما يمكنه أن يحسن أوضاع البلاد من قبل المستفيدين من نكستها.

هل نسيتنا شيئاً لم نذكره؟ نعم، هناك حصار، حصار خانق ومتعدد، وقلة قليلة جداً من الدول في كل الكوكب تتجرأ على التعامل مع سورية في الشق الاقتصادي. نعم حقول النفط والغاز الكبرى محتلة، واحتلالها أضر بنا كثيراً وحرماننا خيراتنا التي ندفع ثمن حرماننا منها كل يوم في كل مجالات حياتنا بدءاً من اللقمة، مروراً بالكهرباء والدفء، وانتهاءً بالمواصلات. نعم هناك صعوبة شديدة في الاستيراد، ما دفع الدولة إلى الاعتماد على أشخاص ليقوموا بهذه المهمة وعليها وعلينا تحمل جشع بعضهم. نعم، هناك صعوبة شديدة في تأمين القطع الأجنبي لتمويل المستوردات عن طريق الأشخاص المذكورين آنفاً، وهناك مشكلات كبيرة في طريقة التمويل، واعتراضات وكثير من المصاعب.

نعم هناك هدر موارد وطاقت كبير، وفساد أكبر، ومحاولات عرقلية لكل ما يمكنه أن يحسن أوضاع البلاد من قبل المستفيدين من نكستها. هل نسيتنا شيئاً لم نذكره؟ نعم، هناك حصار، حصار خانق ومتعدد، وقلة قليلة جداً من الدول في كل الكوكب تتجرأ على التعامل مع سورية في الشق الاقتصادي. نعم حقول النفط والغاز الكبرى محتلة، واحتلالها أضر بنا كثيراً وحرماننا خيراتنا التي ندفع ثمن حرماننا منها كل يوم في كل مجالات حياتنا بدءاً من اللقمة، مروراً بالكهرباء والدفء، وانتهاءً بالمواصلات. نعم هناك صعوبة شديدة في الاستيراد، ما دفع الدولة إلى الاعتماد على أشخاص ليقوموا بهذه المهمة وعليها وعلينا تحمل جشع بعضهم. نعم، هناك صعوبة شديدة في تأمين القطع الأجنبي لتمويل المستوردات عن طريق الأشخاص المذكورين آنفاً، وهناك مشكلات كبيرة في طريقة التمويل، واعتراضات وكثير من المصاعب.

نعم هناك هدر موارد وطاقت كبير، وفساد أكبر، ومحاولات عرقلية لكل ما يمكنه أن يحسن أوضاع البلاد من قبل المستفيدين من نكستها. هل نسيتنا شيئاً لم نذكره؟ نعم، هناك حصار، حصار خانق ومتعدد، وقلة قليلة جداً من الدول في كل الكوكب تتجرأ على التعامل مع سورية في الشق الاقتصادي. نعم حقول النفط والغاز الكبرى محتلة، واحتلالها أضر بنا كثيراً وحرماننا خيراتنا التي ندفع ثمن حرماننا منها كل يوم في كل مجالات حياتنا بدءاً من اللقمة، مروراً بالكهرباء والدفء، وانتهاءً بالمواصلات. نعم هناك صعوبة شديدة في الاستيراد، ما دفع الدولة إلى الاعتماد على أشخاص ليقوموا بهذه المهمة وعليها وعلينا تحمل جشع بعضهم. نعم، هناك صعوبة شديدة في تأمين القطع الأجنبي لتمويل المستوردات عن طريق الأشخاص المذكورين آنفاً، وهناك مشكلات كبيرة في طريقة التمويل، واعتراضات وكثير من المصاعب.

نعم هناك هدر موارد وطاقت كبير، وفساد أكبر، ومحاولات عرقلية لكل ما يمكنه أن يحسن أوضاع البلاد من قبل المستفيدين من نكستها. هل نسيتنا شيئاً لم نذكره؟ نعم، هناك حصار، حصار خانق ومتعدد، وقلة قليلة جداً من الدول في كل الكوكب تتجرأ على التعامل مع سورية في الشق الاقتصادي. نعم حقول النفط والغاز الكبرى محتلة، واحتلالها أضر بنا كثيراً وحرماننا خيراتنا التي ندفع ثمن حرماننا منها كل يوم في كل مجالات حياتنا بدءاً من اللقمة، مروراً بالكهرباء والدفء، وانتهاءً بالمواصلات. نعم هناك صعوبة شديدة في الاستيراد، ما دفع الدولة إلى الاعتماد على أشخاص ليقوموا بهذه المهمة وعليها وعلينا تحمل جشع بعضهم. نعم، هناك صعوبة شديدة في تأمين القطع الأجنبي لتمويل المستوردات عن طريق الأشخاص المذكورين آنفاً، وهناك مشكلات كبيرة في طريقة التمويل، واعتراضات وكثير من المصاعب.

نعم هناك هدر موارد وطاقت كبير، وفساد أكبر، ومحاولات عرقلية لكل ما يمكنه أن يحسن أوضاع البلاد من قبل المستفيدين من نكستها. هل نسيتنا شيئاً لم نذكره؟ نعم، هناك حصار، حصار خانق ومتعدد، وقلة قليلة جداً من الدول في كل الكوكب تتجرأ على التعامل مع سورية في الشق الاقتصادي. نعم حقول النفط والغاز الكبرى محتلة، واحتلالها أضر بنا كثيراً وحرماننا خيراتنا التي ندفع ثمن حرماننا منها كل يوم في كل مجالات حياتنا بدءاً من اللقمة، مروراً بالكهرباء والدفء، وانتهاءً بالمواصلات. نعم هناك صعوبة شديدة في الاستيراد، ما دفع الدولة إلى الاعتماد على أشخاص ليقوموا بهذه المهمة وعليها وعلينا تحمل جشع بعضهم. نعم، هناك صعوبة شديدة في تأمين القطع الأجنبي لتمويل المستوردات عن طريق الأشخاص المذكورين آنفاً، وهناك مشكلات كبيرة في طريقة التمويل، واعتراضات وكثير من المصاعب.

بدء الإنتاج التجريبي لمنجم فوسفات جديد جنوب حمص

وزير الأشغال العامة لـ«الوطن»: تم وضع الحلول لتأمين المحروقات باستمرار وحل مشكلة فروقات الأسعار



جلتار العلمي

بدأت أمس أعمال إنتاج الفوسفات بشكل تجريبي في المنجم الجديد الواقع ضمن مناجم الفوسفات في منطقة جنوب الأبر في محافظة حمص، وذلك تحضيراً لوضع الخدمة، حيث تم تركيب كسارة جديدة في موقع المنجم وبدأ الإنتاج فيه بكميات تجريبية، علماً أن هذا المنجم يتفرد شركتنا المشاريع المائية والشركة العامة للبناء والتعمير التابعة لوزارة الأشغال العامة والإسكان. وجال وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس سهيل عبد الطيف، ووزير النفط والثروة المعدنية المهندس بسام طعمة أمس على موقع العمل، لتفقد الأعمال الجارية في المنجم، كما تم الاطلاع على أعمال التكشيف التي تقوم بها الشركات الإنشائية من خلال تكمير الطبقات الصخرية القاسية والطبقة الرسوبية التي تغطي طبقة الفوسفات باستخدام الآليات الهندسية والمتفجرات للوصول لطبقة

الفوسفات الجيدة المتوضعة على عمق ١٣,٥ متراً وتصل إلى ٣٢ متراً في إحدى زوايا المنجم، كما تفقد الوزير أعمال الشركة العامة للبناء في مناجم الشرقية حيث تم الاطلاع على عمل الكسارتين وأعمال التكشيف والإنتاج. وحول ذلك، بين وزير الأشغال العامة والإسكان في تصريح لـ«الوطن» أن الجولة مع وزير النفط، جاءت للاطلاع على الأعمال التي تنفذها الشركات الإنشائية التابعة لوزارة الأشغال العامة والإسكان، ضمن ثلاثة عقود في المنجم جنوب الأبر لاستخراج الفوسفات، وعقدان منها تقوم بهما الشركة العامة للبناء والتعمير وما عقد قديم والأخر جديد، إضافة إلى عقد جديد تنفذه الشركة العامة للمشاريع المائية، حيث تم خلال الجولة الاطلاع على أعمال التكشيف التي قامت بها الشركتان والبداية باستخراج الفوسفات وطحنه وبذلك تكون عملية استخراج الفوسفات قد بدأت. وتاب: «وقد بدأت الشركتان بتنفيذ العقود الجديدة منذ

١٣,٥ متراً وتصل إلى ٣٢ متراً في إحدى زوايا المنجم، كما تفقد الوزير أعمال الشركة العامة للبناء في مناجم الشرقية حيث تم الاطلاع على عمل الكسارتين وأعمال التكشيف والإنتاج. وحول ذلك، بين وزير الأشغال العامة والإسكان في تصريح لـ«الوطن» أن الجولة مع وزير النفط، جاءت للاطلاع على الأعمال التي تنفذها الشركات الإنشائية التابعة لوزارة الأشغال العامة والإسكان، ضمن ثلاثة عقود في المنجم جنوب الأبر لاستخراج الفوسفات، وعقدان منها تقوم بهما الشركة العامة للبناء والتعمير وما عقد قديم والأخر جديد، إضافة إلى عقد جديد تنفذه الشركة العامة للمشاريع المائية، حيث تم خلال الجولة الاطلاع على أعمال التكشيف التي قامت بها الشركتان والبداية باستخراج الفوسفات وطحنه وبذلك تكون عملية استخراج الفوسفات قد بدأت. وتاب: «وقد بدأت الشركتان بتنفيذ العقود الجديدة منذ

لماذا لم تتأثر أسعار العقارات بارتفاع سعر الصرف مؤخراً؟

الجلالي لـ«الوطن»: بسبب توجيه النسبة الأكبر من الدخل نحو الاستهلاك اليومي



رامز محفوف

حلقت أسعار كل المواد بمختلف أنواعها خلال الفترة الماضية التي شهدت عدم استقرار بسعر الصرف باستثناء العقارات التي شهدت ثباتاً في أسعارها، ولم يكن لارتفاع سعر الصرف أي تأثير عليها على الرغم من ارتفاع أسعار مواد الإكساء والبناء والتي وابتد ارتفاع سعر الصرف، فما أسباب عدم تأثر أسعار العقارات؟ وهل الركود الحاصل في حركة البيع والشراء وزيادة العرض دور بعدم ارتفاع أسعارها؟

الخبير في الاقتصاد الهندسي الدكتور محمد الجلالي بين في تصريح لـ«الوطن»، أن ارتفاع سعر الصرف مؤخراً كان له تأثير واضح في أسعار المواد الغذائية التي ارتفعت بشكل فوري في حين أنه لم يكن له أي تأثير على ارتفاع أسعار العقارات، مشيراً إلى أن أسعار العقارات لا توابك دائماً تغيرات سعر الحاصل على عكس بقية المواد التي ترتفع بشكل فوري لكن من الممكن أن ترتفع أسعارها خلال الفترة القادمة، مشيراً إلى أن المشكلة الأكبر للعقارات لفة الطلب حالياً نتيجة انخفاض دخل المواطن وتوجيه النسبة الأكبر من الدخل والتي تصل

لحدود ٩٠ بالمئة نحو استهلاك المواد الغذائية على عكس فترة ما قبل الأزمة التي كان خلالها باستطاعة الموظف أن يدخر بحدود ٣٠ بالمئة من أجره الشهري ويقوم بتجميعها من أجل شراء عقار على سبيل المثال. وعن تأثر مواد الإكساء بارتفاع سعر الصرف فقد أوضح الجلالي أن أسعارها شهدت ارتفاعاً خلال الفترة الماضية، لكن على الرغم من انخفاضه حالياً لم تنخفض أسعار هذه المواد بشكل واضح، مشيراً إلى أن التاجر في سورية يرفع

هل بالإمكان تطبيق رفع الدعم على الكهرباء؟

ميلع لـ«الوطن»: إذا تم رفع الدعم فإن فاتورة المنزل تصل إلى ١٠٠ ألف ليرة طيفور لـ«الوطن»: المساواة بالتقنين خطأ كارثي لأنه يحمل الفقير والغني الأعباء ذاتها

إيمي غسان

حين نتحدث عن العدالة والتقنين، فلا بد من الإشارة إلى أنها تختلف عن فترة المساواة الأخرى، يجب أن تتبع معايير مختلفة تتعلق بدخل الفرد وقدرته على اقتناء الحلول البديلة التي تغنيه عن كهرباء الدولة وتريح العبء عن كامل الفئات الأشد فقراً.

ويعد مشروع الصناعات عاظم طيفور على صفحته على فيسبوك الذي أثار جدلاً واسعاً، والذي قال فيه إن المنطقة التي يسكن فيها تخضع لبرنامج تقنين كهرباء ٤-٢ في النهار، وفي ساعات الليل تغني من التقنين بشكل كامل، وهذا أمر غير مقبول اجتماعياً وخطأ كارثي عملياً، وفق تعبيره، مضافاً إن خفض ساعات انقطاع الكهرباء في المناطق «الراقية» يستنزف مخصصات دمشق ويحرم المناطق المتوسطة والفقيرة من التقنين العادل ويفرض شراء مستلزمات الطاقة على الفئات الفقيرة والمتوسطة ما يشكل ضغطاً اقتصادياً ومعيشياً إضافياً، وانعكاساً سلبياً على الاقتصاد العام.

وتواصلت «الوطن» مع طيفور الذي شرح رؤيته عن تطبيق عدالة التقنين المنزلي قائلاً: «الكهرباء خدمة مدعومة وتكفل عليها الدولة أضخم الموازنات، ومن العدل الاجتماعي توجيه هذا الدعم وإيصاله لمستحقيه، وإعطاء الأولوية بتوزيع ساعات الكهرباء للفقير والطبقة المتوسطة كما أي مادة مدعومة.

وبين طيفور أنه لإيصال الدعم لمستحقيه بشكل عادل، يجب تقييم المناطق السكنية وفق معايير أسعار البيوع العقارية، وإعادة



تفاوت التقنين سببه ضرورة رفد أماكن معينة بكمية كهرباء أكبر

فقد تتجاوز فاتورة المنزل ٦٠٠ ألف ليرة شهرياً إذا ما رفع الدعم عنه، وأوضح ميلع أن التقنين متساو في كل أحياء دمشق وما تراه من تفاوت في التقنين يعود إلى ضرورة رفد أماكن معينة بكمية كهرباء أكبر، فعند تخفيف التقنين عن خط مرتبط بمشفى تستفيد المنازل على الخط ذاته منه، وكذلك المطاعم ومضخات المياه وغيرها من الخطوط ذات الخصوصية الإستراتيجية.

وعن تحسين الواقع الكهربائي، أكد الميلع أن التوليد مرتبط بكمية الغاز والقبول المتوافرة للوزارة، وأوضح أن التوليد عن طريق الألواح الشمسية أو العنقالت الربيحة لا يرفد الشبكة سوى بكمية ضئيلة لا تصل إلى ١ بالمئة، مؤكداً أن ما يسمى الطاقة البديلة

أو عن طريق مولدات طاقة بديلة «الواح الطاقة الشمسية».. ولعرفة إمكانية تطبيق هذه الفكرة في سورية، نقلت الوطن مدير عام الشركة العامة لتوزيع الكهرباء المهندس هيسم ميلع الذي أكد عدم إمكانية تحقيق فكرة توزيع الكهرباء بشكل يتناسب مع أسعار العقارات واستحقاق العائلات للدعم، وذلك لأن الدستور يحمي حق جميع الأفراد بكمية متساوية من الكهرباء، وأضاف إن رفع الدعم عن خطوط كهرباء معينة يترتب عليه تكاليف كبيرة لتمديد خطوط منفصلة عن الشبكة وهو في الواقع بجزء كبير منه فواتير كهرباء لا يمكن للمواطن تحمل أعباءها وخاصة في ظل السحب العالي وانعدام ثقافة الترشيد.

مقترح لرفع رأسمال الزراعي لـ١٠٠ مليار ليرة

وصول الباخرة الثالثة من أسمدة اليوريا بحمولة ٧ آلاف طن والرابعة خلال شهر

خلال الأيام الأخيرة ٥ ملايين ليرة حسب ما أفاد به العديد من الفلاحين وأعضاء الجمعيات الفلاحية، على حين عم المصرف الزراعي سعراً جديداً لطن اليوريا بـ٣ ملايين ليرة مؤخراً.

وهو ما يقيد أن سعر طن سداد اليوريا ربما يصل أو يباع حالياً في السوق السوداء بضعف السعر الذي صدره المصرف الزراعي وهو ما يثير حفيظة الفلاحين الذين يعتبرون أنه لا يمكنهم مجازة هذه الأسعار خاصة أن الأسمدة تعتبر من مستلزمات الإنتاج الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها.



ويجمع العاملون في القطاع الزراعي على أن توفر مستلزمات الإنتاج وتخفيض أسعارها من أكبر المشكلات التي تواجه العمل الحكومي وتهدد برنامج توزيعها لتأمين احتياجات المواطنين من الأسمدة. وفيه أن هذه الأسمدة (حمولة البواخر من الأسمدة) هي جزء من عقد لتوريد ٣٠ ألف طن من أسمدة اليوريا عبر نظام المقايضة.

وتجاوز سعر الطن من أسمدة اليوريا في السوق المحلية

كشف المدير العام للمصرف الزراعي الدكتور أحمد الزهري لـ«الوطن»، عن رفع مقترح لرفع رأسمال المصرف لـ١٠٠ مليار ليرة بدلاً من ٢٠ مليار ليرة على التوازي لرفع وتعديل قيم التسهيلات الائتمانية التي يمنحها المصرف خاصة التسهيلات (القروض) ذات الأجل المحدود وذلك لتكثيف مع حالة التضخم والتغير في أسعار مستلزمات الإنتاج والمشاريع الزراعية، على حين سيتم الحفاظ على نسب التمويل التي كان أقرها المصرف لأنها تمثل نسبة في التمويل الذي يحتاجه المشروع الزراعي.

وبالانتقال إلى الأسمدة بين أنه تم أمس وصول باخرة جديدة لتكون باخرة الأسمدة الثالثة التي تصل مع بداية هذا الموسم الزراعي مقدراً حمولتها بحدود ٧ آلاف طن ليصبح إجمالي توريدات الأسمدة (اليوريا) في مجمل البواخر الثلاث التي وصلت نحو ٢٢,٢ ألف طن على أن تصل الباخرة الرابعة والأخيرة خلال الشهر القادم.

وأوضح الزهري أنه من البدء ببيع الأسمدة للفلاحين والمزارعين الذين حصلوا على التنظيم الزراعي أو الكنتيف الحصى للقطاعات التعاوني والفردية لكامل المنطقة المختصة بوزارة الزراعة وفق جدول الاحتياج العمدة لتمويل مستلزمات الإنتاج الممولة من المصرف الزراعي. وأنه بناء على الكميات المتاحة من أسمدة اليوريا وبالتشسيق مع وزارة الزراعة تم توزيع ربع احتياجات الفلاحين من الأسمدة لحصول الفصح وفق

الوطن